



أمر استناد

رئيس مجلس إدارة / رئيس مجلس إدارة السيد المهندس

شركة الكاشف "إسماعيل عبد الشافي حمدى الكاشف

تحية طيبة وبعد ،،،

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

التوقيع ()

عقد مقاولة

الموضوع : إسناد أعمال الحمايات لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) بقطاع العين السخنة في المسافة من الكم ٠٠+٩٠٠٠ إلى الكم ٠٠+٥٠٠٠ بطول ٤٠٠ كم (بالأمر المباشر) .

رقم العقد: ٧٥٣ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

أنه في يوم الأحد الموافق ٢٦ / ١١ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة الكاشف" "إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف"

ويمثلها السيد الأستاذ / إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف

رقم قومي / ٢٦٢٠٣٢٤٣٤٠٠٧١

بطاقة ضريبية / ٤١١ - ٠٦٩ - ٠٧٩ - ٠٦٩

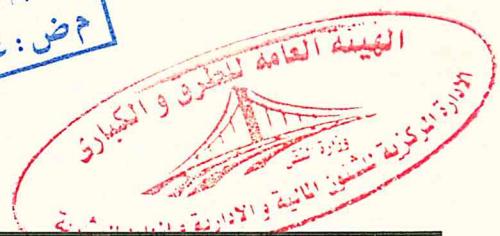
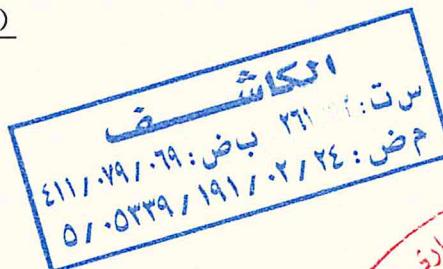
أمورية ضرائب / مدينة نصر ثان .

سجل تجاري رقم / ٢٦٧٢٩٢

ومقرها ١٥ شارع محمد غنيمي هلال - م السادسة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

أ. د. إبراهيم عبد الله
أ. د. إبراهيم عبد الله



التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال الحمايات لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) بقطاع العين السخنة في المسافة من الكم - ٠٠٠+٩٠٠ إلى الكم - ٤٠٠+٥٠٠ بطول ٤٠٠ كم (بالأمر المباشر) شركة الكاشف " إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف " بتكلفة تقديرية ١٧,٦٥٧,٠٥٠ جنية (فقط وقدره سبعة عشر مليون وسبعين ألف وخمسمائة جنيه) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق . ولما كان المالك يرغب في إنجاز " إسناد أعمال الحمايات لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) بقطاع العين السخنة في المسافة من الكم - ٠٠٠+٩٠٠ إلى الكم - ٤٠٠+٥٠٠ بطول ٤٠٠ كم (بالأمر المباشر) " على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعملاء وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

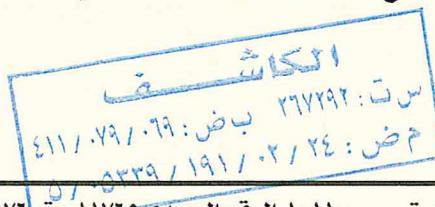
البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ إسناد أعمال الحمايات لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) بقطاع العين السخنة في المسافة من الكم - ٠٠٠+٩٠٠ إلى الكم - ٤٠٠+٥٠٠ بطول ٤٠٠ كم (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١٧,٦٥٧,٠٥٠ جنية (فقط وقدره سبعة عشر مليون وسبعين ألف وخمسمائة جنيه) شاملاً كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط وثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني شركة الكاشف " إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف " بتنفيذ الأعمال المنسدة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليًا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

أكمل



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم IGT23/0128/3304 بمبلغ وقدره ٨٨٢,٨٥٣ جنية (فقط وقدره ثمانمائه اثنان وثمانون الف وثمانمائه ثلاثة وخمسون جنيها لا غير) صادر من بنك البركة مصر بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٣ ساري حتى ٢٠٢٤ / ١١ / ١٢ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو تغیر خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

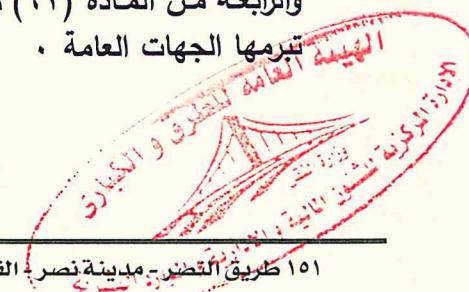
البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلتجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي

تبرمها الجهات العامة .



البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الالزمة

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الالزمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تحمل الهيئة تكاليف النقل الالزمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتحقق المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذلك اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

الكافش
س.ت: ٢٦٧٢٩٢ ب.ض: ٤١١٠٧٩١٠٧٩
م.ض: ٥١٠٥٣٣٩ / ١٩١٠٢١٢٤



البند الخامس عشر

يلزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الالزامـة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين كـل منها بـصدر هذا العقد هو المـحل المختار لهـما ، وأن جميع المـکاتبات والـمراسـلات التي تـوجه عـلـيـه تكون صـحـيـحة وـمـنـتـجـة لـكـافـة أـثـارـهـاـ القـانـونـيـة ، وـفـيـ حالـ تـغـيـرـ اـحـدـ الطـرـفـينـ لـعـنـوـانـهـ يـتعـيـنـ عـلـيـهـ إـخـطـارـ الـطـرـفـ الـأـخـرـ بـالـعـنـوـانـ الـجـدـيدـ بـخـطـابـ مـسـجـلـ بـلـعـمـ الـوصـولـ ، وـإـلاـ اعتـبـرـتـ مـرـاسـلـتـهـ عـلـيـهـ الـعـنـوـانـ الـمـبـيـنـ بـهـذـاـ العـقـدـ صـحـيـحةـ وـمـنـتـجـةـ لـكـافـةـ أـثـارـهـاـ القـانـونـيـةـ .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازع للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

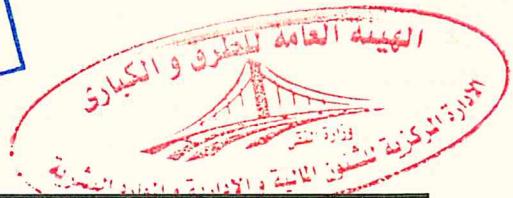
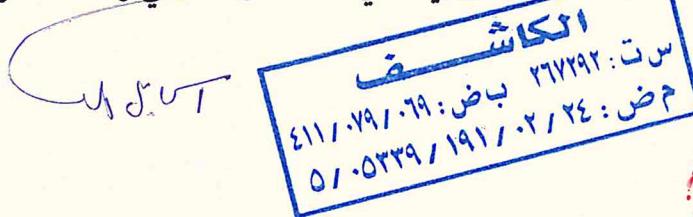
للطرف الأول الحق في تعديل كـمـيـاتـ أوـ حـجمـ العـقـدـ بـالـزيـادـةـ أوـ النـقـصـ بـمـاـ لـيـجاـوزـ (٢٥%)ـ بـالـنـسـبـةـ لـكـلـ بـنـدـ بـذـاتـ الشـرـوـطـ وـالـأـسـعـارـ دـوـنـ أـنـ يـكـوـنـ لـلـطـرـفـ الثـانـيـ الـحـقـ فـيـ الـمـطـالـبـ بـأـيـ تـعـوـيـضـ عـنـ ذـلـكـ ، وـيـجـبـ فـيـ جـمـيـعـ حـالـاتـ تـعـدـلـ الـعـقـدـ الـحـصـولـ عـلـيـ موـافـقـةـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ وـوـجـودـ الـاعـتمـادـ الـمـالـيـ الـلـازـمـ وـأـنـ يـصـدـرـ تـعـدـلـ خـلـالـ فـرـةـ سـرـيـانـ الـعـقـدـ ، وـأـلـاـ يـؤـثـرـ ذـلـكـ عـلـيـ أـوـلـوـيـةـ الـطـرـفـ الثـانـيـ فـيـ تـرـتـيبـ عـطـائـهـ ، وـأـنـ تـعـدـ مـدـةـ الـعـقـدـ الـأـصـلـيـ إـذـاـ تـطـلـبـ الـأـمـرـ ذـلـكـ بـالـقـدـرـ الـذـيـ يـتـنـاسـبـ وـحـجمـ الـزـيـادـةـ أوـ النـقـصـ

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

البند الحادي والعشرون

يلزم الطرف الثاني بـضـمـانـ الـأـعـمـالـ مـوـضـعـ هـذـاـ عـقـدـ وـجـسـنـ تـنـفـيـذـهـ عـلـيـ الـوـجـهـ الـأـكـمـلـ لـمـدـةـ سـنـةـ وـاحـدـةـ لـجـمـيـعـ الـأـعـمـالـ تـبـدـأـ مـنـ تـارـيـخـ الـإـسـتـلـامـ الـإـبـتـدـائـيـ لـلـأـعـمـالـ وـحـتـىـ الـإـسـتـلـامـ الـنـهـائـيـ . وـذـلـكـ طـبـقاـ لـأـحـكـامـ الـقـانـونـ رقمـ (١٨٢)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٨ـ بـشـأنـ تـنـظـيمـ الـعـقـدـاتـ وـدـوـنـ إـخـالـ بـمـدـةـ الـضـمـانـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ أوـ أـيـ قـانـونـ أـخـرـ ، وـيـكـوـنـ مـسـئـوـلاـ عـنـ بـقـاءـ الـأـعـمـالـ سـلـيـمـةـ أـنـتـاءـ مـدـةـ الـضـمـانـ طـبـقاـ لـشـرـوـطـ الـعـقـدـ إـذـاـ ظـهـرـ بـهـاـ أـيـ خـلـلـ أوـ عـيـبـ يـقـومـ بـإـصـلـاحـهـ عـلـيـ نـفـقـةـ فـيـ إـجـراءـ ذـلـكـ فـلـلـطـرـفـ الـأـلـوـنـ أـنـ يـجـرـيـهـ عـلـيـ نـفـقـةـ الـطـرـفـ الثـانـيـ وـتـحـتـ مـسـؤـلـيـتـهـ



البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرف العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمدة - الحديد - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعرifات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وللزوم .

الطرف الثاني

شركة الكاشف "إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف"

(

التوقيع (كاشف)

السيد / إسماعيل عبد الشافي حمدي الكاشف
مدير الشركة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

